

دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على الوزارات الحكومية الفلسطينية)

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

أستاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية-الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة

abdrashwan@yahoo.com

ملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة في الوزارات الحكومية الفلسطينية، وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

كما استخدمت الدراسة أداة الاستبانة وتم تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، ومن ثم وزعت على عينة الدراسة المكونة من المدراء العامون، ومدراء ورؤساء ومحاسبين الدوائر والأقسام المالية بالوزارات الحكومية الفلسطينية العاملة بقطاع غزة والبالغ عددهم (145) موظف وموظفة.

كما أثبتت نتائج الدراسة أن استخدام الحكومة الإلكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية أدى إلى تعزيز وتقديم الخدمات المالية والإدارية بجودة وشفافية عالية.

كما أوصت الدراسة العمل على المزيد من الاهتمام بتطبيق الحكومة الإلكترونية لترسيخ مبادئ الحكم الرشيد للوضع المالي والإداري للوزارات الحكومية الفلسطينية والتي تسهم في عملية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية، التنمية المستدامة، الحكومة الإلكترونية، الوزارات الحكومية الفلسطينية.

Abstract:

The main objective of the study was to identify the role of e-government in enhancing the quality of financial reports to achieve sustainable development in the Palestinian government ministries. In order to answer the research questions and test the hypotheses of the study, the study relied on the analytical descriptive method in clarifying and clarifying the theoretical aspect through previous studies Periodicals and scientific messages, analysis of the results of the field study and the testing of hypotheses using the statistical program (SPSS).

The study used the questionnaire tool, which was evaluated and arbitrated by a number of specialists, and then distributed to the sample of the study consisting of general managers, directors, heads and accountants of the departments and financial departments in the Palestinian government ministries operating in the Gaza Strip, which are (145) employees and employees.

The results of the study also showed that the use of e-government in the Palestinian government ministries led to the enhancement and provision of financial and administrative services with high quality and transparency.

The study also recommended working on more attention to the application of e-government to consolidate the principles of good governance of the financial and administrative situation of the Palestinian government ministries, which contribute to the process of sustainable development.

Key words: Financial Reports, Sustainable Development, E-Government, Palestinian Government Ministries.

مقدمة:

نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في شبكات الحاسوب والانترنت لتبادل البيانات والمعلومات إلكترونياً، ظهر ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي ربطت جميع الوزارات الحكومية بشبكة الكترونية واحدة، مما أدت إلى نشر وتوزيع المعلومات المالية وغير المالية وإيصالها للمستخدمين في الوقت المحدد وبتكلفة منخفضة، فضلاً عن أنها أصبحت وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات، وتسهيل استخدام تلك المعلومات من قبل المستخدمين، إلى جانب ما تقدمه من تقارير تمتاز بمستوى عالٍ من الشفافية والجودة. حيث إن استخدام شبكات الحاسوب والانترنت لنشر التقارير المالية تعتبر من الضروريات في الوقت الراهن نتيجة لتعدد استخدامات وسائل وتقنيات المعلومات في مجال المحاسبة، حيث ركزت بصفة أساسية على تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل الوزارة نفسها أو مع بعضها البعض، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لاستخدام شبكات الحاسوب والانترنت لأغراض نشر التقارير المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات المستفيدة التي تحتاجها.

كما إن استخدام الحكومة الإلكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية قد يكون من أهم الوسائل المستخدمة لنشر المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية لتعزيز الشفافية والجودة في هذه التقارير، وتأمين إيصالها إلى بصورة متكافئة لكافة الجهات المستفيدة، كما قد تساهم بشكل كبير في زيادة إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة وتوفيرها، ورسم السياسات العامة المالية للدولة، ولتحقيق الفائدة المرجوة من التقارير المالية للحكومة الإلكترونية لابد من توفر أسس ومقومات وإمكانيات لاستخدام شبكة الانترنت لأغراض نشر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية ومدى إمكانية تعزيز هذا الدور لتحقيق جودة هذه التقارير.

كما لابد أن يتمتع نظام التقارير المالية في الوزارات الحكومية الفلسطينية بمقومات أساسية تساهم في تحقيق أهدافه، وتحقق الجودة والشفافية والوضوح في المعلومات الواردة في التقارير المالية، حيث تمتلك الوزارات الحكومية الإلكترونية وسائل وتقنيات المعلومات والاتصالات لأغراض إيصال التقارير المالية إلى مستخدميها في مختلف الجهات التي تحتاجها.

ولهذا ظهرت الحاجة إلى وجود أسس وقواعد تتعلق بتعزيز جودة التقارير المالية للإسهام في تحقيق خطة التنمية العالمية الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة الشاملة، وما يؤديه نظام التقارير المالية من تزويد المستخدمين وواضعي السياسات بما يحتاجونه من معلومات لدفع الاقتصاد إلى الأمام

ومواجهة تحديات التنمية المستدامة، وتعزيز القدرات في البلدان النامية ومن بينها فلسطين لتحظى بأولوية جديدة مع تدفق وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في أثر استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية، حيث قد تلعب التقارير المالية دوراً أساسياً وهاماً في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المالية التي تظهر في هذه التقارير والتي تؤثر بشكل كبير في تحسين جودتها وشفافيتها، وهذا يعني شمول التقارير المالية التي تنشرها الوزارات الحكومية الفلسطينية للمستفيدين على جميع المعلومات المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من هذه المعلومات، مما قد يؤدي إلى تعزيز جودتها وتحقيق التنمية المستدامة لمستخدميها.
ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

السؤال الرئيس:

هل يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة؟
ومن السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية؟
 - 2- هل يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة؟
 - 3- هل يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة أساساً للتأصيل العلمي من خلال التعرف على دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة للوزارات الحكومية الفلسطينية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس لابد من تحقيق أهداف فرعية وهي:
- 1- التعرف على دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.
 - 2- التعرف على دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.
 - 3- التعرف على دور تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة في دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة بهدف حصول المستفيدين على جميع المعلومات المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من هذه التقارير بهدف تحقيق التنمية المستدامة لهم.

فرضيات الدراسة:

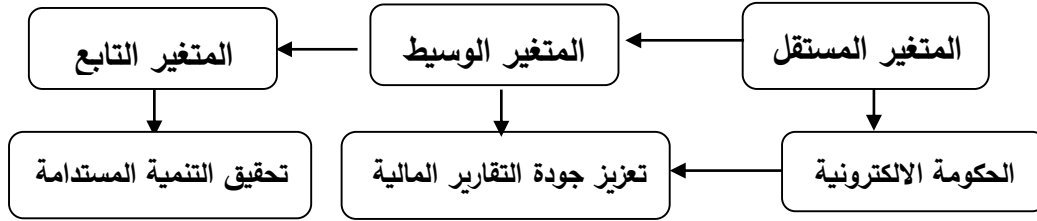
الفرضية الرئيسية:

يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الثانية: يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.
الفرضية الثالثة: يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة.
متغيرات الدراسة: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة متغيرات الدراسة على النحو التالي:



حدود الدراسة: تتحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

- **الحد الزمني:** الفترة التي يستغرقها إعداد هذه الدراسة خلال عام 2018.
- **الحد البشري:** المدراء العامون بالأقسام المالية والإدارية.
- **الحد المكاني:** وزارة الحكومة الفلسطينية.
- **الحد الموضوعي:** دور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة.

تقسيمات الدراسة:

في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لمشكلة وأهداف الدراسة ومراعاة للمنهج المتبع لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية والعملية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، حيث تناول المحور الأول الدراسات السابقة، والمحور الثاني الإطار النظري، والمحور الثالث تناول الإطار العملي من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها اختبار الفرضيات، أما المحور الرابع تم تخصيصه لعرض النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة (الجرف، 2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية، وتحليل وتقييم أبعاد التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضمين التنمية المستدامة ضمن المعايير المحاسبية لأنها تعتبر عنصراً هاماً في أداء البنوك، والتوكيد عليها حتى تصبح البنوك ملزمة بالتقرير والإفصاح عن هذه البيانات، كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة معنوية بين الإفصاح عن عناصر البعد الاجتماعي وعناصر جودة التقارير المالية، وكذلك علاقة معنوية بين الإفصاح وعناصر البعد الاقتصادي، وعناصر جودة التقارير المالية، ولكن لم يجد الباحث علاقة معنوية بين الإفصاح عن عناصر البعد البيئي وعناصر جودة التقارير المالية، وهذا ما يؤيد الإطار المقترح

لتضمن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن مسؤوليات إدارة البنوك السعودية لكي تصبح بيانات الزامية يجب أن تقرر وتفصح عنها البنوك مما يحسن من قيمة البنوك وزيادة جودة التقارير المالية لهذه البنوك، وبالتالي تنشيط سوق رأس المال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي.

2- دراسة (ميمون، و غلاب، 2017):

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري لمفهوم الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية، والمفاهيم المتعلقة بتقارير الاستدامة، وكذلك مفهوم المحاسبة عن التنمية المستدامة. كما هدفت إلى تحديد أهم المؤشرات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة، وذلك في ضوء استقراء وتحليل الإصدارات المهنية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يتم الإفصاح عن معلومات الاستدامة في شكل تقارير الاستدامة، والتي تقدم معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية، وتوصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح، وهناك عدة أشكال ونماذج للإفصاح والتقرير عن مخرجات المحاسبة عن التنمية المستدامة والمتمثلة في تقرير الاستدامة.

3- دراسة (سليمان، 2017):

هدفت هذا البحث إلى بيان مدى إمكانية استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة في أعداد تقارير الاستدامة، وتوضيح خصائص المحتوى المعلوماتي لإعداد تقارير الاستدامة باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك اتفاق علي أن استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة في إعداد تقارير الاستدامة يحقق العديد من المنافع، لذا يجب أن يتم تفعيل دور التقارير المالية المعدة بلغة تقارير الأعمال الموسعة في الإفصاح عن المعلومات التي تعكس الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات.

4- دراسة (البقمي، و البشتاوي، 2014):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية الأردنية وبيان أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تبنيها لمبادئ التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها فيها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا زال اهتمام بعض الشركات الأردنية بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة غير كافي إلى الدرجة التي تلبي اهتمام إدارة الشركات بمصالح الاطراف الخارجية (البيئة ، المجتمع ، الاقتصاد) وتفضيلها على اهتمامها بتحقيق أعلى نسب للأرباح وتعظيمها، وأن التزام إدارات الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية يعزز من تطبيق التنمية المستدامة فيها، والاهتمام بتوفر المعلومات والبيانات الكافية والمتعلقة بالمجتمع والبيئة ومتطلبات الرفاهية الاجتماعية ضمن التقارير المالية.

5- دراسة (الرزقي، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، ثم معرفة الأسباب والمعوقات التي تحد من تطبيق النظام وطرق

علاجها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة في المؤسسات الحكومية أكدوا على توفر البنية التحتية الكفيلة بضمان الخصوصية والأمان لمن يستخدم الحكومة الالكترونية وقدرة المؤسسات على كشف التجاوزات وعلاجها بنسبة (72,40%)، وهي نسبة جيدة لقدرة المؤسسات في توفير الأمان للمواطنين والخصوصية لمعلوماتهم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (abdalrahman, A., 2015):

هدفت الدراسة إلى تصميم وتنفيذ نظام المحاسبة الإلكترونية للحكومة السودانية الإلكترونية، وأن هناك حاجة ماسة لوجود حكومة الالكترونية للنظام المحاسبي في السودان لتكون قادرة على تسهيل فعالية العمل والكفاءة وخفض التكاليف وزيادة المساءلة والربحية وزيادة الإيرادات وتقليل النفقات وزيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن تطور النظام المحاسبي الالكتروني أدى إلى تحسين إدارة العمليات والتقارير المحاسبية التي تحتاج إليها الحكومة الإلكترونية في السودان، وكذلك زيادة حرية المعلومات والشفافية في التقارير المحاسبية، حيث استخدمت الحكومة الإلكترونية العديد من التقنيات الفنية المفيدة التي تم استخدامها في تطوير النظام المحاسبي الالكتروني كتطبيق ويب.

2- دراسة (Bolivar, M, 2013):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعلومات الإلكترونية لتعزيز الشفافية في الإدارات العامة في الشركات الإسبانية، وتوصلت نتائج الدراسة أن استخدام الحكومة الالكترونية ساهم بشكل كبير في تحسين فعالية وجودة المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية، وتوفير هذه المعلومات بشكل شامل لتقييم الأداء داخل المؤسسات الحكومية، كما اضطرت المنشآت الحكومية القيام بتطوير استراتيجيات جديدة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية التقليدية للتكيف مع التغيرات التكنولوجية لتسحين الممارسات المحاسبية وتلبية احتياجات المستخدمين من التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المستفيد من التقارير المالية.

3- دراسة (Yassin, M., et al. 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف النشر الالكتروني للتقارير المالية في ظل الحكومة الالكترونية وما يحققه من فوائد للتقارير المالية الشركات المدرجة في بورصة عمان، كما أشارت النتائج التي توصلت إليها دراسة أن النشر الالكتروني للتقارير المالية في ظل الحكومة الالكترونية حقق العديد من الفوائد والمزايا مثل تسهيل المقارنة، وتحليل التقارير المالية، والشفافية، والجودة، وتخفيض تكلفة إعداد التقارير المالية، وتعزيز قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على شبكة الانترنت، والتوافق مع التطبيقات المحاسبية الأخرى التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، كما أوصت بضرورة قيام السلطات التنظيمية في الأردن بتسليط الضوء على الحاجة إلى اعتماد النشر الالكتروني على نطاق واسع، وبدء العمل على بناء تصنيف النشر الالكتروني ووضع علامات على البيانات التي من شأنها أن تكون متوافقة

مع معايير التقارير المالية الدولية المعتمدة في الأردن لمنح المستخدمين الثقة في البيانات والمعلومات المالية.

4- دراسة (al-kasswna, R., 2012):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على كفاءة وفعالية وجودة نظام المحاسبة الحكومية كمصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كثير من الحكومات قد قامت بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في جميع القطاعات من خلال الحكومة الإلكترونية والتي يتطلب إعادة تقييم المكونات والأنظمة الأساسية للمعلومات المحاسبية الحكومية كالتقارير المالية ودليل الحسابات، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الحكومة الإلكترونية أثر على نظام المحاسبة الحكومية، حيث أن زيادة المعاملات المالية في الحكومة الإلكترونية أدت إلى تطوير أساليب نظم المعلومات المحاسبية التي قامت بتلبية احتياجات الحكومة ضمن الحكومة الإلكترونية.

5- دراسة (Dumitrana, M., et al, 2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة البيئية والتنمية والمستدامة وعلاقتها بجودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يجب إجراء تغييرات في النظام المحاسبي من أجل إرضاء مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال زيادة جودة التقارير البيئية التي تحتوي على وصف الاداء البيئي، وتحقيق الأهداف التي حددها النظام المحاسبي البيئي، وتوفير المعلومات الهامة عن البيئة الخارجية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم الحكومة الإلكترونية، والتنمية المستدامة، والتقارير المالية، وأهم مقومات الحكومة الإلكترونية، وما توفره من تقارير تمتاز بجودة وشفافية عالية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة للمستفيدين من أعمال الحكومة الإلكترونية وللمجتمع ككل.

- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها أنها تربط بين الحكومة الإلكترونية وبين التقارير المالية والتنمية المستدامة، كذلك فإنها تختلف عن الدراسات السابقة في عينة الدراسة، حيث طبقت على الوزارات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفاد الباحث من الدراسات السابقة في مجال إثراء الدراسة الحالية ببعض المفاهيم والتعريفات، والنتائج والتوصيات، كذلك تم إعداد الاستبانة ومجالاتها في ضوء الدراسات السابقة.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية:

1- مفهوم الحكومة الإلكترونية:

يقصد بالحكومة الإلكترونية هي "استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والإنترنت بشكل خاص على شبكة الإنترنت، لتوفير المعلومات والخدمات الحكومية الملائمة للمواطنين والشركات وتمكينهم من الوصول للمعلومات، وتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة، وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات". (Fang, Zhiyuan, 2002)

ويمكن تعريفها إجرائياً في هذه الدراسة بأنها "استخدام وسائل وتقنيات إلكترونية حديثة في المؤسسات الحكومية لتوفير التقارير المالية وغير المالية المنشورة التي تحتوي على معلومات تتميز بالجودة والشفافية لتمكين الجهات المستفيدة من الحصول على تلك المعلومات بسهولة ويسر".

3- أهداف الحكومة الإلكترونية:

حددت جامعة الدول العربية في إعلان القاهرة لسنة 2003 ستة أهداف رئيسية تتصف بها الحكومة الإلكترونية كما يلي:

- 1 - تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار.
- 2 - ضمان النفاذ المريح لخدمات الحكومة ومعلوماتها وتقديمها بكفاءة عالية.
- 3 - توصيل الخدمات بسهولة التي تلبي احتياجات المستخدمين.
- 4 - التكامل بين الخدمات ذات الصلة. (حسين، 2013)
- 5 - بناء الثقة في المعلومات من قبل المستخدمين، وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمستخدمين والتغلب على الأخطاء التي تكون في النظام اليدوي.
- 6 - زيادة اشتراك المواطنين في الخدمات، وحصولهم على الخدمات السريعة غير المكلفة.
- 7- تحقيق الاتصال الفعال، والتقليل من التعقيدات الإدارية. (الرزى، 2012)

3- دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً:

نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في شبكات الحاسوب والإنترنت لتبادل البيانات والمعلومات إلكترونياً، ظهر ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي ربطت جميع الوزارات الحكومية بشبكة إلكترونية واحدة، مما أدت إلى نشر وتوزيع المعلومات المالية وغير المالية وإيصالها للمستفيدين في الوقت المحدد وبتكلفة منخفضة، فضلاً عن أنها أصبحت وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات، وتسهيل استخدام تلك المعلومات من قبل المستفيدين، إلى جانب ما تقدمه من تقارير منشورة إلكترونياً تمتاز بمستوى عالٍ من الشفافية والجودة.

كما حقق النشر الإلكتروني للتقارير المالية في ظل الحكومة الإلكترونية العديد من الفوائد والمزايا من أهمها:

- 1- قابلية وسهولة المقارنة للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

- 2- تمتاز التقارير المنشورة إلكترونياً بالدقة والإتقان، نتيجة لسهولة تحليلها والرقابة المباشرة عليها.
- 4- تعزيز الشفافية والجودة للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً.
- 5- توفير الوقت والجهد وتخفيض تكلفة إعداد التقارير المالية.
- 6- تعزيز قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.
- 7- التوافق مع التطبيقات المحاسبية الأخرى التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.
- 8- توفير الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية. (Yassin, M., et al, 2012)
- 9- تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين وتلبية احتياجاتهم من التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.
- 10- زيادة الفعالية والكفاءة في القطاع الحكومي من خلال تطوير استراتيجيات جديدة لتطوير نظم المعلومات لتتكيف مع التغيرات التكنولوجية.
- 11- توفير مساحة كافية لتخزين البيانات ومعالجة المعلومات الخاصة بالتقارير المالية والإدارية في الوقت المناسب.
- 12- سرعة العرض والتحديث السريع للمعلومات والبيانات المنشورة. (Bolivar, M., 2013, 10)

ثانياً: دور التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المستدامة والتقارير عنها:

يقصد بمفهوم التنمية المستدامة بأنها "التقرير عن الأنشطة والأداء التي تقوم به المنشآت من ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي (Delfgaawu, T., 2000, 68). كما يمكن تعريفها إجرائياً بأنها "الإدارة المثلى لاستخدام الموارد الطبيعية، وذلك للحصول على الحد الأقصى من المنافع (الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية) بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية من الفناء والتدهور".

كما يقصد بتقارير التنمية المستدامة هي "مجموعة من المعلومات التي تعدها الشركة وتوضح عنها حول أدائها المستدام، سواء التقرير للعامة أو للأطراف الداخليين أو الخارجيين". (AccountAbility, 2015)

كما يقصد بها أيضاً هي "تلك التقارير التي تتضمن معلومات كمية ونوعية متعلقة بالأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو متوازن" (kpmg, 2014,4)

2- تعزيز جودة التقارير المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:

يقصد بجودة التقارير المالية هي "مدى صدق وسلامة وخطو هذه التقارير من الأخطاء الجوهرية، و ملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، والإفصاح في تلك التقارير عن المعلومات الهامة للمستخدمين" (Geagon, 2009, 154).

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد من تعزيز جودة التقارير المالية العالمية للتنمية المستدامة الموجه نحو تحقيق نتائج طويلة الأجل والمعتمد في إعدادها على الحاسوب والإنترنت، وهناك إجراءات مترابطة ستساعد على تحقيق ذلك وهي (Hendrik, d. T., et al, 2017, 1):

- 1- مواءمة السياسات الاقتصادية والتنظيم المالي العالمي للتقارير المالية مع التنمية المستدامة.
 - 2- توحيد وإصدار التقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة للشركات.
 - 3- الحصول على الاستثمار الحقيقي في البنية التحتية للتنمية المستدامة.
 - 4- دعم و تشكيل مجتمعات طويلة الأجل لرأس المال التي يمتاز بالمخاطر الحقيقية.
 - 5- دعم الابتكار المالي الذي يسرع من الاندماج.
 - 6- التقرير عن الأبعاد (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
 - 7- توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.
 - 8- إجراء مشاورات مع أصحاب المصالح وتوفير معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات.
- ويرى الباحث أن الإجراءات السابقة وضعت لتوسيع نطاق التقارير المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي في الشركات، مما ينعكس ذلك على أدائها في مجالات التنمية المستدامة. وفيما يلي التوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة الأعمال التابعة لمجموعة العمل المالية الخاصة بالتنمية المستدامة (BCSD) لقيادة الأعمال والحكومات وصناع السياسات، و مجتمع الاستثمار العالمي لتسريع التقدم والتطوير طويل الأجل لنظام التقارير المالية:

- 1- الالتزام بمتابعة أهداف التنمية المستدامة بوجه عام، مع ترشيح كل قطاع أعمال غير تنفيذي لعضوية مجلس الإدارة من أجل المساءلة التنفيذية عن التقدم التي أحرز في هذا الاتجاه.
- 2- الالتزام بوضع نهج طويل الأجل إزاء استراتيجية الشركات.
- 3- السعي لتقديم المصالح لجميع أصحاب المصلحة بطريقة متوازنة.
- 4- التزامها بأهداف التنمية المستدامة في أطر السياسات المرسومة للتنمية.
- 5- مواءمة التنظيم مع أهداف السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- 6- تشجيع الشركات على متابعة أهداف التنمية المستدامة.
- 7- الالتزام بأهداف التنمية المستدامة وإدراجها في عمليات الاستثمار وفي المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. (Hendrik, d. T., et al, 2017, 2)

3- المبادئ الأساسية لضمان تعزيز جودة التقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة:

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بجودة التقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة وهي كما

يلي (Global Reporting Initiative, 2013, 12-16):

أ- **التوازن:** يجب أن يتضمن التقديم الكلي لمحتوى التقرير صورة غير منحازة لأداء الشركة. ويجب أن يتجنب التقرير الانقضاء، أو الإغفال، أو أشكال العرض التي يتوقع أن تؤثر بطريقة غير صحيحة أو غير ملائمة على قرار مستخدمي التقرير أو حكمه.

ب- **القابلية للمقارنة:** ينبغي للشركة اختيار وتجميع والتقرير عن المعلومات باستمرار، كما يجب أن تقدم التقرير بطريقة تتيح لأصحاب المصلحة الذين يستخدمون التقرير مقارنة المعلومات المتضمنة في التقرير، والمتعلقة بالأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة، و تحليل التغيرات في أداء الشركة مع الزمن، ويمكن أن تدعم التحليل بالمقارنة مع أداء المنظمة السابق وأهدافها ومع أداء منظمات أخرى.

ج- **الدقة:** يجب أن تكون التقرير دقيقة بدرجة كافية ومفصلة لتتيح لأصحاب المصلحة تقييم أداء الشركة، كما يمكن التعبير عن الاستجابة للمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتعلقة بالإفصاحات المختلفة للتقرير عن التنمية المستدامة.

د- **التوقيت المناسب:** ترتبط فائدة المعلومات التي تحتويها التقارير ارتباطاً وثيقاً بما إذا كان وقت الإفصاح عنها إلى أصحاب المصلحة يتيح لهم دمج هذه المعلومات بفعالية في عمليات صنع القرار. يشير توقيت الإعلان إلى مدى انتظام إصدار التقارير بالإضافة إلى مدى قربها من الأحداث الواقعية المفصلة في التقرير.

هـ- **الوضوح:** يجب على الشركة إتاحة التقرير على نحو يفهمه أصحاب المصلحة المستخدمين للتقرير ويستطيعون الوصول إليه.

و- **الموثوقية:** يجب أن تجمع الشركة المعلومات التي يحتويها التقرير وتسجلها وتصنفها وتحليلها وتصحح عنها وعن العمليات المستخدمة في إعداد التقرير على نحو يتيح إخضاعها للفحص ويثبت جودة المعلومات وجوهريتها.

ز- **الشفافية:** تعني الإفصاح الكامل عن العمليات والإجراءات المستخدمة لإعداد تقرير التنمية المستدامة للشركة، وهذا ضروري لتحقيق مبدأ الشفافية، وهو محور المساءلة، ليكون المستخدمون على علم تام بالافتراضات والإجراءات المتضمنة في المعلومات المفصّل عنها.

ح- **الشمولية:** يعالج مبدأ الشمولية الاحتياجات المتنوعة لأصحاب المصالح الذين يستخدمون تقارير التنمية المستدامة، حيث تضمن الشمولية تقديم تقارير تعكس الاحتياجات المتنوعة لنطاق واسع من مستخدمي تقارير التنمية المستدامة.

ط- **سياق الاستدامة:** يشير أن الشركة التي تقوم بالتقرير عن التنمية المستدامة تسعى إلى وضع أدائها في سياق أوسع للأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يضيف هذا السياق الواسع مغزى للمعلومات المفصّل عنها. فمع التغير السريع في بيئة الأعمال، أصبح هناك حاجة ملحة إلى أن تتضمن تقارير التنمية المستدامة للشركة قضايا غير مالية متعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر، ودور الشركة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، مما يساهم في مقابلة توقعات أصحاب المصالح، وتحقيق قيمة

اقتصادية طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى والمجتمع. (ميمون، وغلاب، 2017، 129-130)

ويتضح للباحث مما سبق أن تقارير التنمية المستدامة يتم إصداره من قبل الشركات لتوضيح مدى التزامها بالأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وانطلاقاً من مسؤولية الشركات في تعزيز جودة هذه التقارير والتزامها تجاه الموظفين والمساهمين والمجتمع والحكومة والعملاء والمستثمرين بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الإطار العملي للدراسة (الدراسة الميدانية):

حيث تناول هذا المحور الإجراءات التالية:

- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمصادر الثانوية المتعلقة بدور استخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث اعتمدت على الدراسات السابقة والإطار النظري، كما اعتمدت على الاستبانة لجمع البيانات الأولية والتي تكونت من جزئين، الأول يشتمل على بيانات عامة عن المستجيب، أما الجزء الثاني فقد تضمن (20) فقرة تتعلق بموضوع الدراسة، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المدراء العامون، ومدراء ورؤساء ومحاسبين الدوائر والأقسام المالية بالوزارات الحكومية الفلسطينية العاملة بقطاع غزة والبالغ عددهم (230) موظف وموظفة، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث بلغ عددها (145) موظف وموظفة.

- **أداة الدراسة:** تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ويتكون من (4) فقرات.

❖ **القسم الثاني:** وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية، ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثاني: يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة، ويتكون من (7) فقرات.

المحور الثالث: يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة، ويتكون من (7) فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول

التالي:

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جدا	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جدا
---------	-----------	-------	-------	-------	-----------

1	2	3	4	5	درجة الموافقة
---	---	---	---	---	---------------

- **صدق الاستبانة:** صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها".

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- **الصدق البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغة 145 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.	0.757	0.000
2	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.	0.747	0.000
3	يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة.	0.702	0.000

ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
1	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.	6	0.945	0.966
2	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.	7	0.930	0.942
3	يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة.	7	0.940	0.960
جميع المحاور قائمة معاً				0.956
				0.938

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ (معامل الثبات) قد تراوحت بين 0.930 - 0.945، وهي معاملات ثبات مرتفعة، بينما تراوح معامل الصدق بين 0.942-

0.966، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات والصدق، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تحليل واختبار البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)

استخدم الباحث اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات العملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 ($sig > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1 - Sample Kolmogorov - smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.	6	0.687	0.467
الثاني	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.	7	0.792	0.421
الثالث	يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة.	7	0.810	0.303

- خصائص وسمات عينة الدراسة:

1- المؤهل:

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المؤهل

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	130	89%
ماجستير	12	8%
دكتوراة	3	3%
المجموع	145	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 98%، ثم يليها درجة الماجستير وكانت نسبتهم 8%، أما درجة الدكتوراه كانت نسبتهم 7%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام الوزارات الحكومية الفلسطينية بالمؤهل العلمي للموظف خاصة في أقسام المحاسبة.

2- التخصص:

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
--------	-------	----------------

66	96	محاسبة
22	33	إدارة أعمال
8	11	مالية ومصرفية
4	5	اخرى
% 100	145	المجموع

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 66%، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبتها 22%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 8%، أما تخصصات اخرى فقد حصلت نسبة على نسبة 4%، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في الشؤون المالية.

3- المسمى الوظيفي:

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المسمى الوظيفي
57	82	محاسب
14	21	رئيس قسم المحاسبة
14	20	مدير مالي
15	22	مدير عام
% 100	145	المجموع

يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبتهم 57%، ثم يليهم مسمى رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته 14%، ثم يليهم المدير المالي حيث بلغت نسبته 14%، ثم يليهم مدير عام حيث بلغت 15%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن أغلب العينة مساهم الوظيفي محاسب.

4- سنوات الخبرة العملية:

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

النسبة المئوية	العدد	الخبرة العملية
17	25	اقل من 5 سنوات
34	49	من 5-10 سنوات
26	38	من 11-15 سنة
23	33	اكثر من 15 سنة
% 100	145	المجموع

يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 5-10 سنوات وكانت نسبتها 34%، ثم يليهم من خبرتهم من 11-15 سنة وكانت نسبتهم 26%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 15 سنة وكانت نسبتهم 23%، ثم يليهم من خبرتهم أقل من 5 سنوات وكانت نسبتهم 17%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عالية في المجال المالي.

- اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى: يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، والجدول رقم (9) يعرض النتائج:

جدول رقم (9) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1.	يعزز استخدام الحكومة الإلكترونية إلى تقديم الخدمات المالية بجودة وشفافية عالية.	3.90	0.866	78.08	13.494	0.000	2
2.	يسهل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في قراءة التقارير المالية المنشورة من قبل مستخدميها.	3.86	0.780	77.36	14.378	0.000	5
3.	يساهم استخدام الحكومة الإلكترونية إلى زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية.	3.96	0.744	79.28	16.755	0.000	1
4.	تمتاز المستندات المالية التي توفرها الحكومة الإلكترونية بالجودة والشفافية.	3.89	0.819	77.96	14.177	0.000	3
5.	يؤدي استخدام الحكومة الإلكترونية إلى نشر سريع وفوري لمعلومات التقارير المالية.	3.87	0.785	77.48	14.387	0.000	4
6.	يحتفظ بالسجلات التقارير المالية إلكترونياً مما توفير المعلومات المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب.	3.77	0.846	75.56	11.891	0.000	6
-	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.	3.86	0.807	77.62	14.180	0.000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول رقم (9) ان الفقرة رقم (3) يساهم استخدام الحكومة الإلكترونية إلى زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.96) والوزن النسبي (79.28%)، في حين أن الفقرة رقم (6) يحتفظ بالسجلات التقارير المالية إلكترونياً مما توفير المعلومات المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.77) والوزن النسب (75.56%).

وبصفة عامة فان المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.86) والوزن النسبي يساوي (77.62%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية عند مستوى دلالة 0.05، وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية".

ويتضح من نتائج اختبار هذه الفرضية أن الوزارات الحكومية تستطيع القيام باستخدام الانترنت لأغراض نشر التقارير المالية، وبالفعل فإن النظام المالي الحكومي نظام موحد في جميع الوزارات ويتوفر من خلاله المستندات الإلكترونية اللازمة التي تفي باحتياجات مستخدميها، كما تدرك الوزارات أهمية استخدام الوسائل الإلكترونية في نشر التقارير المالية، وما يمكن أن تحققه من زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (al-kasswna, R., 2012)، ودراسة (سليمان، 2017)، ودراسة (Bolivar, M, 2013)، ودراسة (الرزقي، 2012)، ودراسة (abdalrahman,)، 2015.

الفرضية الثانية: يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (10) يعرض النتائج:

الجدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1.	الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لمستخدميها تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.	3.79	0.811	75.92	12.696	0.000	1
2.	تحقق الحكومة الإلكترونية الشفافية والمصادقية من خلال وضع كافة المعلومات أمام مستخدميها.	3.80	0.835	76.16	12.504	0.000	5
3.	تعتبر الحكومة الإلكترونية أحد الأساليب التي يُعتمد عليها في توصيل المعلومات الهامة إلى الجهات ذات العلاقة في الوقت المحدد.	3.79	0.849	75.80	12.031	0.000	3
4.	تشجع الحكومة الإلكترونية على نشر الاستثمار في وسائل الاتصال الجديدة، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.	3.77	0.846	75.56	11.891	0.000	4
5.	يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى وضع مبادئ الحكم الرشيد للوضع المالي والإداري للوزارات الحكومية.	3.85	0.845	77.12	13.094	0.000	7
6.	تساهم التطبيقات الإلكترونية للحكومة الإلكترونية إلى حد كبير في ترسيخ دعائم المساواة بين مستخدميها.	3.86	0.876	77.24	12.698	0.000	6
7.	نشر المعلومات الإلكترونية واتاحتها وتحقيق الشفافية التامة تعتبر من أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.	3.89	0.871	77.84	13.231	0.000	2
	يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.	2.87	3.83	0.848	76.54	12.592	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (10) أن الفقرة رقم (1) الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لمستخدميها تساعد في تحقيق التنمية المستدامة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.97)

والوزن النسبي (75.92%)، في حين أن الفقرة رقم (5) يؤدي تطبيق الحكومة الالكترونية إلى وضع مبادئ الحكم الرشيد للوضع المالي والإداري للوزارات الحكومية قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.85) والوزن النسبي (77.12%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (2.87) والوزن النسبي يساوي (76.54) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0.05. وبناءً على النتائج السابقة تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد دور لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة".

ويتضح من نتائج اختبار الفرضية أن تطبيق الحكومة الالكترونية له دور بارز في تحقيق التنمية المستدامة، إذ أن من الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة هي الشفافية والكفاءة والرقابة التي تطبقها الحكومة على الوزارات المختلفة.

وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة على أهمية الحكومة الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة (البقمي، و البشتاوي، 2014)، و دراسة (الرزقي، 2012)، و دراسة (Bolivar, M, 2013)، و دراسة (Dumitrana, M., et al, 2009).

الفرضية الثالثة: يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة.

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T لعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (11) يعرض النتائج:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T لعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يساهم استخدام الحكومة الالكترونية بشكل كبير في زيادة الثقة بمخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية.	3.96	0.744	79.28	16.755	0.000	2
2	يعزز استخدام الحكومة الالكترونية من قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على شبكة الانترنت.	4.05	0.778	81.06	17.502	0.000	1
3	الالتزام باستخدام الحكومة الالكترونية يزيد من الافصاح عن المعلومات المالية، مما يؤدي الى زيادة جودة التقارير.	3.89	0.882	77.96	13.153	0.000	5
4	يؤدي استخدام الحكومة الالكترونية إلى تخفيض تكلفة إعداد التقارير المالية.	3.92	0.799	78.44	14.914	0.000	3
5	من متطلبات استخدام الحكومة الالكترونية وجود نظام كفوء وفعال للرقابة الداخلية للمساعدة في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	3.91	0.783	78.20	15.031	0.000	4
6	يعتبر النشر الإلكتروني للتقارير المالية أحد	3.84	0.843	76.88	12.944	0.000	7

						الأساليب التي يُعتمد عليها في الحكومة الالكترونية لتوصيل المعلومات الهامة إلى الجهات ذات العلاقة.
6	0.000	12.736	77.84	0.905	3.89	7 يحقق استخدام الحكومة الالكترونية أمن المعلومات للتقارير المالية التي سيتم نشرها إلكترونياً.
-	0.000	14.566	78.47	0.825	3.92	يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (2) يعزز استخدام الحكومة الالكترونية من قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على شبكة الانترنت قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.96) والوزن النسبي (79.28%) في حين ان الفقرة رقم (6) يعتبر النشر الإلكتروني للتقارير المالية أحد الأساليب التي يُعتمد عليها في الحكومة الالكترونية لتوصيل المعلومات الهامة إلى الجهات ذات العلاقة قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.84) والوزن النسبي (76.88%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.72) والوزن النسبي يساوي (78.47) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أنه يوجد دور لتعزيز جودة التقارير المالية في تحقيق التنمية المستدامة لدى والوزارات الحكومية الفلسطينية، ويعتبر النشر الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام الحكومة الالكترونية أحد الأساليب التي يُعتمد عليها في توصيل المعلومات الهامة إلى الجهات ذات العلاقة، وهذا ما أكدته دراسة (الجرف، 2017)، ودراسة (Dumitrana, M., et al, 2009)، ودراسة (Bolivar, M, 2013)، ودراسة (سليمان، 2017)، ودراسة (ميمون، و غلاب، 2017).

المحور الرابع: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- 1- ساهم استخدام الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية إلى زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية.
- 2- أدى استخدام الحكومة الإلكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية إلى تعزيز تقديم الخدمات المالية والإدارية بجودة وشفافية عالية.
- 3- تمتاز المستندات المالية التي توفرها الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية بالجودة والشفافية.
- 4- الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية لمستخدميها ساعد بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية المستدامة للعاملين والمجتمع والمستفيدين من هذه الخدمات الالكترونية.

- 5- نشر المعلومات الالكترونية من قبل الوزارات الحكومية الفلسطينية وافتتاحها للمستخدمين بشفافية وجودة تعتبر من أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.
- 6- تعتبر الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية أحد الأساليب التي يُعتمد عليها في توصيل المعلومات الهامة إلى المستخدمين من تلك المعلومات في الوقت المحدد.
- 7- عزز استخدام الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية من قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وغير المالية المنشورة على شبكة الانترنت، كما خفض من تكلفة إعداد هذه التقارير.
- 8- ساهم استخدام الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية بشكل كبير في زيادة كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المالية والإدارية المطبقة داخل هذه الوزارات.
- 9- الالتزام باستخدام الحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية زاد من الإفصاح عن المعلومات المالية، مما أدى الى زيادة جودة وشفافية ومصداقية التقارير المالية.
- 10- النظام المالي الحكومي الموحد المطبق في جميع الوزارات الفلسطينية يوفر المستندات الالكترونية اللازمة التي تفي باحتياجات مستخدميها، كما تدرك الوزارات أهمية استخدام الوسائل الالكترونية في نشر التقارير المالية عبر شبكة الانترنت.

ثانياً: التوصيات:

- 1- العمل على المزيد من الاهتمام بتطبيق الحكومة الالكترونية لترسيخ مبادئ الحكم الرشيد للوضع المالي والإداري للوزارات الحكومية الفلسطينية والتي تسهم في عملية التنمية المستدامة.
- 2- العمل على تطوير التشريعات والقوانين لحماية المستخدمين من خدمات الحكومة الالكترونية لتحقيق أمن البيانات والمعلومات التي تنتشر على شبكة الإنترنت.
- 3- ضرورة الاهتمام بمزيد من وسائل النشر الإلكتروني للتقارير المالية لتحسين جودتها وشفافيتها.
- 4- على الوزارات الحكومية الفلسطينية العمل على بناء مزيد من الثقة لدى المستخدمين من خدمات الحكومة الالكترونية لإنجاح استخدامها.
- 5- ضرورة وضع المزيد من إجراءات نظم الرقابة الداخلية علي إدخال وتشغيل واستخراج البيانات في الوزارات الحكومية الفلسطينية التي تستخدم الحكومة الالكترونية.
- 6- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحكومة الالكترونية والتوسع في استخدامها في المنشآت العامة التابعة للحكومة الفلسطينية.
- 7- وضع معايير علمية ثابتة للتوسع في تطبيق أسس الحكومة الالكترونية المتواصلة أو الذكية بمختلف الوزارات الحكومية الفلسطينية وتحقيق التواصل مع جميع الجهات المعنية في هذا الشأن.
- 8- ضرورة زيادة الاهتمام بالتطوير المستمر للحكومة الالكترونية في الوزارات الحكومية الفلسطينية من خلال الاهتمام بتدريب العاملين لديها بحضور المؤتمرات وورش العمل والندوات العلمية لمواكبة التطورات السريعة في مجال النظم والحكومة الالكترونية.

9- إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات الخاصة بالحكومة الالكترونية وعلاقتها بالتقارير المالية الالكترونية لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- الرزي، ديابا جميل محمد، (2012)، الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها- دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 العدد 1، غزة، ص ص 189-227.
- 2- البقمي، متعب، و البشتاوي، سليمان، (2014)، واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق. ص ص 455-472.
- 3- الجرف، ياسر احمد السيد، (2017)، أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية دراسة نظرية ميدانية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، الذي عقد من 6-7 مايو، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ص ص 53-111.
- 4- سليمان، كريمة حسن محمد، (2017)، تفعيل دور استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة في إعداد تقارير الاستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، الذي عقد من 6-7 مايو، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ص ص 2525-2578.
- 5- ميمون، الطاهر، و غلاب، فاتح، (2017)، إطار مقترح للتقرير المحاسبي عن استدامة المؤسسات الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، الذي عقد من 6-7 مايو، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ص ص 113-146.
- 6- حسين، مريم خالص، (2013)، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، ص ص 439-460.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1-Yassin, M., et al. (2012). XBRL: The Future of Financial Reporting in Jordan, journal advanced social research, Al Zaytoonah University of Jordan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Amman, Jordan, Vol.2, No.1, 1043- 1059.
- 2- al-kasswna, R., (2012), The of E-Government Role in the Development of Government Accounting Information System -Analytical Theoretical Paper, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.3, No.5, 30-45.

- 3- Bolivar, M. (2013). E-Information Disclosure for Enhancing Transparency in Public Administrations, Department of Accounting and Finance Faculty of Business Studies University of Granada, Spain, 1-45.
- 4- abdalrahman, Alameen Eltoum Mohamed, Design and Implementation of Electronic Accounting system for Sudan E-government, International Journal of Computer Science and Information Technology Research, Vol.3, No.2, 1093-1103.
- 5- Fang, Zhiyuan. (2002). E-Government in Digital Era: Concept, Practice, and Development, International Journal of The Computer, The Internet and Management, Vol.10, No.2, 1-22.
- 6- Dumitrana, M., Jianu, I., Laptas, R. and Popa, A. F.(2009). Sustainable Development and Environmental Accounting: Concepts, Trends and Quality of Accounting Information, Accounting and Management Information Systems, Vol. 8, No.1, 27-39.
- 7- Hendrik du Toit, Aniket Shah and Mark Wilson. (2017). Business and Sustainable Development Commission, Ideas for Action for A Long-Term and Sustainable Financial System, Working Paper, commissioned by the Business and Sustainable Development Commission.
- 8- Global Reporting Initiative. (2013). Global Reporting Initiative and Reporting Guidelines on Sustainability, State Secretariat for Economic Affairs SECO, EA Amsterdam ,The Netherlands.
- 9- KPMG. (2014). ASX Corporate Governance Council Principle, The third edition, CFOs driving the corporate reporting reform agenda, Australia, 1-16.
- 10-Accountability.(2015).AA1000 Stakeholder Engagement Stander, New York, 1-30.
- 11- Delfgaawu, T. (2000). Reporting on Sustainability Development: A preparer view, Auditing journal of Practice and Theory, vol.19, No.1, 67-75.
- 12- Geagon, M. (2009). Evaluating Earnings Management with Derivatives and the Use of Accounting Accruals:A quasi experimental Approach Walden, University United States-Minnesota.
- 13- Yassin, M., et al, (2012), XBRL: The Future of Financial Reporting in Jordan, journal advanced social research, Al Zaytoonah University of Jordan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Amman, Jordan, Vol.1, No.1, 1043- 1059.
- 14- Bolivar, M. (2013). E-Information Disclosure for Enhancing Transparency in Public Administrations, Department of Accounting and Finance Faculty of Business Studies University of Granada, Spain.